بيان صحفي

المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية الليبية مشروع "الخطوات العشر" للقضاء علي التعذيب في ليبيا

الأربعاء، 24 أبريل، 2013

طرابلس، ليبيا يوم السبت الموافق 20 أبريل ، 2013، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) تجميعها 48 مشاركا من مختلف أنحاء ليبيا في ورشة عمل لمدة يوم بعنوان "توحيد جهود المؤسسات العامة والمجتمع المدني لمراقبة وتنفيذ القانون الجديد لتجريم التعذيب: التحديات والآفاق ". وضم المشاركون ممثلين عن وزارة العدل، والمؤتمر الوطني العام ، والمجلس الوطني للحريات وحقوق الإنسان، والعديد من المحامين والناشطين من طرابلس وبنغازي ومصراتة، وسبها.

صاغ ووافق المشاركين على مسودة مشروع بعنوان "الخطوات العشر" للقضاء علي التعذيب، وتهدف إلى إلقاء الضوء علي سبل التي تكمن وزارة العدل، والمؤتمر الوطني العام ، والمجتمع المدني في مراقبة تنفيذ وتحسين الكادر التشريعي المتعلق بمناهضة التعذيب . انتهت الورشة مع تعهد للإجتماع خلال شهر مايو لتأسيس تحالف من المجتمع المدني للقضاء علي التعذيب في ليبيا. وقالت السيدة سميرة بوسلامة، منسق المجتمع المدني ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "التفاعل والحوار بين المجتمع المدني والجهات العامة هو مفتاح حماية الضحايا من التعذيب في ليبيا. وكانت هذه ورشة العمل خطوة كبيرة في هذا المسار."

جائت هذه الورشة العمل في ضوء إقرار المؤتمر الوطني يوم 9 أبريل 2013 لمشروع قانون التي قدمته وزارة العدل بشأن تجريم التعذيب، والاختفاء القسري، والتمييز. وكان الغرض من ورشة العمل توجيه الزخم لحظة إقرار القانون لمناقشة إليات التنفيذ و المراقبه. واتفق المشاركون على أن القانون يبعث رسالة واضحة أن التعذيب وسوء المعاملة لن يتم التسامح فيهم، ولكن هناك حاجة للمزيد من التعديلات والآليات اللازمة لإنشاء إطار قانوني شامل لمناهضة التعذيب. وأثنوا كذلك اعتماد القانون في ظل حالة التوتر في ليبيا الأن.

بدأ اليوم مع عرض تقديمي من السيدة ماريكا فيردا، مسؤلة العدالة الانتقالية ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، الذي ناقش تعريف التعذيب وكيفية مواءمة القوانين المحلية والدولية. ثم قام السيد منذر شرني، الأمين العام للمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب، بطرح التجربة التونسية في تعزيز التشريعات الوطنية لمناهضة التعذيب بعد الثورة. ثم تحدث السيد عصام التاجوري، منسق المجتمع المدني بوزارة العدل، حول الخطوات التي اتخذتها الوزارة لتحسين ظروف الاحتجاز ونقل مرافق الاحتجاز غير الرسمية للدولة. وأخيرا، السيد فرج العجيلي، مدير العمليات الميدانية لحقوق الإنسان بالمجلس الوطني للحريات وحقوق الإنسان، أغلقت الجلسة الصباحية مع الخطاب على العقبات التي تحول دون وصول الضحايا إلى العدالة وتعويض عادل في ليبيا. وشهدت جلسة بعد الظهر مناقشة حول خطورة والوضع المعقد لممارسات التعذيب، والاعتقال ، والتمييز في ليبيا. فمازال "يحتجز حوالي ثمانية ألاف من المعتقلين بصورة تعسفية في السجون غير الرسمية خارج سيطرة الدولة. كما أن العديد من الجثث مجهولة الهوية مازالت مدفونة دون حماية في أكثر من مائتي مقبرة جماعية في جميع أنحاء البلاد. تطرق بعض المشاركين لوجهات نظر واهتمامات مختلف فئات الشعب، بما في ذلك التاورغاء والنساء.

وقال السيد كرن سينغ، المستشار الإقليمي بالمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب "كانت النقاش مثمر للغاية , فقد انتظر الليبيين فترة طويلة بما فيه الكفاية وهم الأن متعطشين للعدالة و سيادة القانون. العنف دون رادع لا يزال يلمس مئات الآلاف من الضحايا وعائلاتهم بعد أكثر من عامين بعد ثورة 17 فبراير . ولكن بعد ما رأيته اليوم، هناك أسباب للتفاؤل الحذر".

وقال السيد فرج العجيلي، مدير العمليات الميدانية لحقوق الإنسان بالمجلس الوطني للحريات وحقوق الإنسان، "هناك حاجة حيوية في ليبيا أن نعمل جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني خلال العملية الانتقالية. أشكر المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب لهذه الورشة وأنا أؤيد المبادرة لتشكيل تحالف من المنظمات غير الحكومية ضد التعذيب في ليبيا."

قد بدأت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب "OMCT " العمل علي الأنتهاكات في ليبيا منذ مجزرة سجن أبو سليم في عام 1996، حيث قدمت بدعاوي بأسم بعض الضحايا للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. منذ قيام الثورة، فقد قامت بمساعدة المجتمع المدني في مكافحة التعذيب ودعم الإصلاحات القانونية.

تم إقامة هذه الورشة بدعم مالي من الأتحاد الأوروبي

ـ كورن سنج ***ـ كريم سالم***

البريد الالكتروني: ***cs@omct.org*** ***البريد الالكتروني:*** ***ks@omct.org***

الهاتف: +216 71 322 568/+41 228 094 939

أنشئت في عام ١٩٨٥، و اليوم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب هي أكبر تحالف عالمي للمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بمناهضة التعذيب والإعدام خارج القانون والاختفاء القسري وكافة أنواع المعاملة غير الإنسانية أو المهينة. تضم شبكة SOS تعذيب، المنبثقة من المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ٣١١ منظمة وعشرات الآلاف المراسلين في كل بلد، فالمنظمة العالمية لمناهضة تعتبر أهم شبكة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في العالم. لمزيد من المعلومات يرجي زيارة www.omct.org, فيس بوك و تويتر.

'الخطوات العشر' للقضاء علي التعذيب في ليبيا

التوصيات الصادرة عن ورشة العمل، "توحيد جهود المؤسسات العامة والمجتمع المدني لمراقبة وتنفيذ القانون الجديد لمكافحة التعذيب: التحديات والآفاق"

السبت، 20 أبريل، 2013

وقد تناولت ورشة عمل اليوم محاور مختلفة من المناقشة، بما في ذلك دور وولاية المؤسسات العامة في مجال مكافحة التعذيب، وأليا ت الوقاية التعذيب من خلال القانون الوطني والإقليمي والدولي، وحالة حقوق الإنسان في ليبيا. في ضوء تجاربنا، ناقشنا الممارسات الحالية من الاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، وسوء المعاملة، والتمييز، ولا سيما في مرافق الاحتجاز خارج سيطرة الدولة. ونلاحظ أن المؤسسات العامة يجدون صعوبة في مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة وتقديمهم إلى محاكمة عادلة. ونحن نعتقد أيضا المجتمع المدني لها دور تؤديه في مساعدة الضحايا، ورفع الوعي العام، والانخراط بقوة مع الجهات العامة. قد سلط الضوء استقلال السلطة القضائية وضرورة التوقف فورا عن ممارسة التعذيب داخل مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية في ليبيا. وأخيرا، فإننا ندرك أن مرافق الاحتجاز التي تم تحويلها تحت سيطرة وزارة العدل قد شهدت تحسن من ظروف الاعتقال وإنخفاض في انتهاكات حقوق الإنسان. وبالتالي فإننا نحث الحكومة الانتقالية لنقل، في أسرع وقت، جميع مرافق الاعتقال الخاضعة لسيطرة وزارة العدل.

نصدر "الخطوات العشر" لمناهضة التعذيب ،:

1. تنفيذ القانون الجديد المتعلق بتجريم التعذيب ضمن إطار قانوني يضمن الحماية الكاملة للضحايا والوقاية من مثل هذه الانتهاكات في المستقبل؛

2. ضرورة النص في القانون الوطني علي أن العفو والحصانات أو التقادم ليس لهم محل في مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم؛

3. على مواءمة الإطار القانوني الوطني مع التزامات ليبيا الدولية ومعايير حقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب(CAT) ؛

4. إعداد برامج حكومية لتعويض وتأهيل ضحايا التعذيب؛

5. التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب من أجل ضمان آليات الوقاية والمكافحة؛

6. نقل جميع أماكن الاعتقال الخاضعة لسيطرة كاملة من وزارة العدل وضمان زيارات منتظمة و مفاجئة السجون من قبل المؤسسات العامة والمجتمع المدني؛

7. نقل جميع الحالات إلى النيابة العامة من أجل التحقق من التهم ضد السجناء وإطلاق سراح الأشخاص الذين اعتقلوا دون توجيه اتهامات أو أدلة؛

8. إنشاء سجل لجميع مرافق الاحتجاز و التي ينبغي أن تشمل أسماء، وتاريخ وصول المحتجزين، والتهم الموجهة إليهم؛

9. أن توقف فورا جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الأشخاص المحتجزين في السجون غير الرسمية وبدء نقلهم تحت سلطة وزارة العدل؛

10. إصلاح السلطة القضائية وضمان المحاكمة العادلة والتحقيق في جميع حالات التعذيب التي ارتكبت في ليبيا.

تم الإصدار في طرابلس، يوم 20 أبريل 2013 من قبل:

1. المجموعة الليبية المتطوعة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان ـ طرابلس
2. حقوقين بلا حدود ـ بنغازي
3. جمعية الرحمة ـ تاورغاء
4. مؤسسة السبيل ـ طرابلس
5. جمعية المراقب لحقوق الإنسان ـ طرابلس
6. جمعية القضاة الليبية ـ بنغازي
7. جمعية الشباب الليبي لحقوق الإنسان ـ بنغازي
8. المنظمة الليبية لحقوق الإنسان ـ طرابلس
9. المرصد الليبي لحقوق الإنسان ـ طرابلس
10. معهد الليبية لدعم الحقوق والحريات ـ طرابلس
11. مجموعة حريات لحقوق الإنسان والتنمية ـ طرابلس
12. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ـ طرابلس

محور طرابلس
Civil
Initiative
Libya

تم إقامة هذه الورشة بدعم مالي من الأتحاد الأوروبي